UNIVERSITE DE RELIZANE

Département des Sciences Juridiques et Administratives

Les cours de Module : l'économie politique section 01 ET 2. 1 eme semestre

Niveau : 1ere Année Sciences Juridiques et Administratives

L'année universitaire 2021/2022

Prof : AGBOUBI MOULOUD

L'évolution du pensée économique

تطور الفكر الاقتصادي

إن البذور الجنينية لظهور علم الاقتصاد السياسي تمتد بجذورها إلى الأفكار الاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ بدءا بمساهمات المفكرين العرب والمسلمين من أمثال " يحي بن آدم الذي كتب في موضوع الخراج " الضرائب . أما الفارابي (870-950) فقد ألف أكثر من مئة كتاب تضمن تصوراته الاقتصادية، في حين كتب ناصر الدين الطوسي(598-673 هـ/1201-1274م) في الفلسفة الأخلاقية، ولمعَ آخرون مثل أبي حامد الغزالي(450 -505 هـ/1058-1111م)، و تقي الدين أحمد(662 -729 هـ/1263-1328م) في الميدان ذاته، ولعل من أبرز ما يمكن الاستعانة بذكره للاستدلال على الفكر الاقتصادي العربي هو ما كتبه تقي الدين المقريزي (766- 846 هـ/1364-1442م) بخصوص الظواهر النقدية، وكذلك ما كتبه حول ظاهرة المجاعات وإرجاعها إلى أسباب طبيعية وأسباب اجتماعية، بعضها سياسي يتمثل في فساد الإدارة، وبعضها اقتصادي يتمثل في تزايد كلف الإنتاج وزيادة المعروض النقدي.

مثال بارز آخر على مساهمات المفكرين العرب هو ما كتبه عبد الرحمن بن خلدون(733 - 808هـ/1332-1406م)، الذي تناول مظاهر النشاط الاقتصادي أو ما أسماه «بوجوه المعاش»، وكذلك تناول القيمة وكون العمل في نظره مصدراً لها، ويذهب ابن خلدون أبعد من ذلك ليصل إلى فكرة فائض القيمة على الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة بل ذكره ضمناً من خلال تأكيده على استعمال أصحاب الجاه للناس من غير عوض، ليوفروا عليهم قيم أعمال الناس.

يعتبر موضوع الاقتصاد السياسي، هو المعرفة المتعقلة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع.

حاول العديد من المُفكرين على مر التاريخ الإجابة عن التساؤلات حول القوانين التي تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع في المجتمع، وذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وما حدث فيه من طفرات في النّشاط الاقتصادي في القارة الأوروبية، وقد صاحب هذا النّشاط حركة فكريّة قويّة، تمثّلت في العديد من المدارس الفكريّة التي بلورت أكثر من فرع علميّ، وكان من بينها علم الاقتصاد الذي وُضِعَت لَبِناتُه الأولى على يد **آدم سميث Adam Smith** - في كتابه الشهير ثروة الأمم، وقد حاول **آدم سميث** في كتابه الإجابةَ عن التساؤلات حول كيفية استدامة إمداد الأفراد في المجتمع باحتياجاتهم من المنتجات المختلفة، وتهيئة الوضع لهم لتحقيق تلك الوفرة، وحول تزويد الدولة بالثروات التي تساعدها على زيادة النفوذ السياسيّ، وقد صكّ **سميث** مصطلح الاقتصاد السياسي لهذا الفرع الذي

اعتبره أحد علوم السياسة، ولكن بعد أقل من مئة عام تمّ الاستغناء عنه واستخدام مصطلح" اقتصاد "مُجرّداً، وبقى الاقتصاد السياسيّ حبيسَ الفكر الاقتصادي الدولي والأيديولوجيات المختلفة علم الاقتصاد السياسي.

ما هو علم الاقتصاد

لاجل الانطلاق نحو مفهوم الاقتصاد السياسي* لابد من التَّعرف على علم الاقتصاد؛ ويعرف الاخير بكونه :
-هو علم دراسة الثروة في المجتمعات.

هو علم كيفية تحسين الحياة المادية للانسان والمجتمع

.
هو علم دراسة كيفية اشباع حاجات الانسان المتعددة من خلال موارده المحدودة او ما يطلق عليه (المشكلة الاقتصادية والتي تعني التناقض الموجود بين المواد وندرتها من جهة واجتهاد الانسان لمواجهة هذه الندرة من جهة اخرى.(

على الرغم من تعدد النعريفات المتناولة لمفهوم علم الاقتصاد ، الا انه يمكن تعريفه على انه " علم الذي يهدف الى دراسة كيفية استخدام المجتمعات لمواردها المحدودة لانتاج السلع والخدمات المختلفة وكيفية توزيعها على مختلف افراد المجتمع

"
وعلم الاقتصاد حسب كتاب ثروة الامم لادم سمث هو الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للامة بواسطتها من ان تغتني مادياً.

عرف الفريد مارشال علم الاقتصاد بالقول" إن علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية في ممارسة شئون حياتها العادية" اي انه يدرس بني الانسان في اعمال حياتهم العادية وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذة المقومات، ويرى ايضا ان علم الاقتصاد هو " دراسة للثروة من جهة ودراسة للانسان منجهة اخرى." وعُرفت ايضا بانها " ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية العامة."

الاقتصاد السياسي: المفهوم

عرف محمد دويدار الإقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية/ الخدمات " أي العلاقات التي تخص إنتاج توزيع الأشياء المادية/ الخدمات بغية تلبية إحتياجات أفراد المجتمع.
ويعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس أسس تطور المجتمع حيث يدرس أسلوب الإنتاج ويركز

على العلاقات الاجتماعية في عمليه الإنتاج والوضع الطبقي والاجتماعي في العملية الإنتاجية وما ينتجه نمط الإنتاج من تشكيله اجتماعية واقتصادية، ويتسم أيضا بأنه يدرس علاقات الإنتاج في سياق نشأتها وتطورها ويوضح لنا التناقضات في علاقات الإنتاج و التي تخلق تطور لنمط الإنتاج.

•استُعمل مصطلح الاقتصاد "لوحده" من طرف " أرسطو" وقصد به "علم قوانين الاقتصاد المنزلي"، أما مصطلح "الاقتصاد السياسي" فقد استُعمل لأول مرة من طرف الفرنسي "أنطوان دي مونكريتريان" في القرن 17.وقصد به "السياسة المالية الأنجح لإغناء خزينة الملك" في كتابه "مطول في الاقتصاد السياسي".كما استعمله الإنجليزي "جيمس ستيوارت" في كتابه "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي".وتطور حتى أصبح الاقتصاد السياسي يعرف بأنه علم القوانين التي تحكم الظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة."

الاقتصاد السياسي: هوالمؤسسات والظواهر التي تسد حاجات الشعب كله، هي التي تشكل الاقتصاد السياسي. وهذا الاقتصاد السياسي ينقسم بدوره إلى عدة اقتصادات خاصة ترتبط بعضها بالبعض، بواسطة توزع المنافع، وتقيم فيما بينها روابط عديدة، بالنظر إلى أن كلا منها تشغل مهام معينة تفيد الأخرى، وتولي الأخرى، مهام تفيدها والمؤسسات والظواهر» التي تستخدم لإرضاء الحاجات المادية لشعب ما، أو بشكل أكثر تحديدا «لإرضاء الحاجات عن طريق الأشياء المادية.

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي ايضا بانه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشا بين افراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع، اي اللازمة لمعيشة افراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافة.

وحتى يكتمل تعريفنا لعلم الاقتصاد السياسي ويصبح واضحا يتعين علينا تحديد موضوع الاقتصاد السياسي، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها و التي تمثل المعرفة المتعلقة بها. موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع، أي النشاط المتعلق بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد.

ويجب الإشارة إلى أنه مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وهو أيضاً نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضاً علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية.

أما **مبادئ علم الاقتصاد السياسي** فانها ترتكز على أمور أربعة:

أولًا: المادة. ثانيًا: الاستنفاد أي الاستهلاك. ثالثًا: إحداث الثروة وتحصيلها. رابعًا: توزيعها. والكلام في هذه الموضوعات كلها يستلزم الإلمام إلى ذكر الضرائب والرسوم، ولا بد لكل بلد تخصيص جزء من ثروته لأجل القيام بمصاريف الدفاع عن البلاد وحكومة الأمة.

يعتبر الاقتصاد السياسي علم للأسباب التالية:

-وجود قوانين اقتصادية ثابتة نسبيا.

-وجود مجموعة قوانين اقتصادية عامة فرضتها التجارب الاقتصادية (مثلا: ارتفاع السعر ضروري لتناقص الطلب.(

-استعمال الاقتصاد لوسائل التحليل العلمي كالرياضيات والإحصاء والمحاسبة لحل المشكلة الاقتصادية.

اما السياسة الاقتصادية

: هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذللك لبلوغ اهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات، من الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية : النمو الاقتصادي - خلق فرص العمل - ثبات الأسعار تعزيز الصادرات اما الأدوات والوسائل التي تعتمدها لبلوغ هذه الأهداف نذكر منها: الضرائب، نفقات الدولة، معدلات الفائدة المصرفية ، الأسعار، المنشأت الاقتصادية التابعة للقطاع العام إن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع و الخدمات, وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح

.

ونخلص بالقول الى ان **الاقتصاد السياسي** : علم نظري شامل له موضوعه ومناهجه ونظرياته وقوانينه. السياسة الاقتصادية : فن عملي جزئي يعتمد في اغلب الاحيان على العلم النظري وهي تشير في معناها الى مخطط الدولة او الوحدة الاقتصادية (مصنع، شركة...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية او اجتماعية او سياسية.

موضوع الاقتصاد السياسي

لما كان الاقتصاد السياسي علم يختص بتوظيف الموارد المتاحة لإنتاج سلع وخدمات يتم توزيعها بين الفئات المختلفة لإشباع حاجات معينة، فهو يشمل مستويان مادي وبشري.

- مادي: كونه يهتم بمشكلة الندرة في علاقة الإنسان مع الموارد المحدودة (علاقة الإنسان بالطبيعة)
- بشري: لأنه يهتم بتقسيم العمل وفكرة التوزيع في عملية الإنتاج (علاقة الإنسان بالطبيعة(

-علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

الاقتصاد السياسي علم قائم بذاته، مستقل عن غيره من العلوم الأخرى، لكن هذا لا يعني عدم ارتباطه

بعلوم أخرى، ولأن الإنسان العنصر المشترك بين كل العلوم، فهناك علاقة مع غالبية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

***الاقتصـــاد السياســـي و علاقته بالعلـــوم الاجتماعية**

ان العلوم الاجتماعية التي تعتبر الانسان موضوعا لها تتقارب فيما بينها سواء بالنسبة لمحتواها او بالنسبة لطرق البحث التي تتبعها . و هذا لا ينفي ان لكل علم خاصيته و مهامه.

والنشاط الاقتصادي لا يكون مستقلا تماما عن الجوانب الاجتماعية الأخرى ، فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كاداة فكرية و بين المعرفة بالسلوكات الانسانية الأخرى ، فيجمع بذلك بين دوره كعالم اقتصادي و بين دوره كباحث اجتماعي . وحيث ان الاقتصاد السياسي علم حديث نسبيا و في تطور مستمر فان حدوده ما تزال غير واضحة و هو يسعى دائما الى توسيع دائرة موضوعاته و هذا يستدعي منا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
***الاقتصاد السياسي و الفلسفة**: الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي لأن مناهج التحليل التي يعتمدها تخضع لقواعد المنطق و الاستنباط و الاستقراء كما اشرنا سابقا و كلها مناهج فلسفية يعتمدها الاقتصاديون لأن الخيارات الاقتصادية على الرغم من كونها مادية في غالبيتها فانها تعتمد ايضا على عوامل فكرية و نفسية.

***الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع** : لقد بين شومبيتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع فقال: "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر و ما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا ، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد الى التصرف على الشكل الذي اختارونه.
فالاقتصاد يتولى دراسة الناس كجماعات و لهذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة انماط التجمعات البشرية (مهن،طبقات،امم) لأن الظواهر الاقتصادية تنشا و تتطور في اوساط محددة.
وتظهر العلاقة بين النواحي الاقتصادية و الاجتماعية أكثر ما تظهر في "علم الاجتماع الاقتصادي" وهو فرع خاص من علم الاجتماع ، فاذا كان التحليل الاقتصادي ينشغل وفقا لكـولم بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد و الطبقات في كل لحظة و الآثار التي تترتب على هذا السلوك فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الاجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد الى أن يسلكوا على النحو الذي اختارونه.و تجدر الاشارة الى انه نشا علم جديد و هو "علم القياس الاجتماعي مهمته قياس ظواهر كانت تبدو غير قابلة للقياس الكلي مثل تأثير العلاقات الانسانية على انتاجية العمل ، أو تأثير العلاقات الموضوعية على زيادة فعالية العمل بالنسبة للشخص...الخ.

***الاقتصاد السياسي و الديموغرافيـــا**: الديموغرافيا هي فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان حالتها و حركتها عبر الزمن،و انطلاقا من التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد السياسي راينا ان الانسان هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي ، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي اذ هي تحدد له شروطه الأساسية: اليد العاملة كما و كيفا و كذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.كذلك فان العوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كميا و كيفيا سواءا بالنسبة للكثافة السكانية او على أشكال التجمعات البشرية ، وهي تؤثر كذلك على معدلات الانجاب و تحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات ومتوسط العمر.
***الاقتصاد السياسي و الجغرافيـــا:** إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية

(مصادر الطاقة،مصادر المواد الأولية) و البشرية (التجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي ، و يمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" و لكن يبقى في مستوى وصف الأحجام و الواقع و لا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي.
*الاقتصاد السياسي و التاريخ : تقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي لأنها تساعده على معرفة الوقائع و الفعاليات الاقتصادية ، فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور و تعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة و بالتالي تساعده في فهم الحاضر . فبالعودة الى التاريخ يمكننا معرفة عوامل ولادة و نمو و تطور و فناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة.
يمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع و تجدر الاشارة هنا الى ان أهمية علم التاريخ بينت مدى العلاقة القائمة بين التاريخ و الاقتصاد.

و التحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة الى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية و تاريخه الاجتماعي،...الخ.

*علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس: يهتم علم النفس بالدوافع التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى تصرف معين، و هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، فالاقتصاديون الكلاسيك يعتمدون على التحليل النفسي بشكل أساسي في فهم التصرفات الاقتصادية و فهم سلوك الأفراد لأنهم يعتقدون أن المنفعة الشخصية هي الدافع و المحرك الأساسي لسلوك الفرد . كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية ارضية نفسية . يضاف الى ذلك تاثير الدعاية و وسائل الاعلام في توجيه المستهلكين و هكذا نشا علم خاص هو علم التسويق يقوم بالاصل على التحليل النفسي.

*الاقتصاد السياسي و القانون : ان العلاقة بين القانون و الاقتصاد علاقة وطيدة اذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه ، و هذه القوانين ما هي الا ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع و العلاقة بين القانون و الاقتصاد لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة . فلكل مجتمع تنظيمه الخاص به و الذي يعكس الى حد معين الضرورات الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فيه بغرض الوصول الى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به ، و من هنا أعتبر القانون عنصرا من العناصر المكونة للنظام الاقتصادي .و نشير هنا الى أن هناك منهجان لمعالجة العلاقة بين الحقوق و الاقتصاد.

*المنهج الأول: يرى باخضاع الظواهر الاقتصادية للحقوق ، فحسب البعض فان تعديل النظام الحقوقي للملكية و الميراث و الأحوال الشخصية (الزواج،الطلاق،..الخ) يمكن أن يجر وراءه تعديلات واسعة على النشاط الاقتصادي (انتاج،تراكم،...الخ) ، و حتى التاثير في السكان.

*أما أصحاب المنهج الثاني فانهم يروا أن القانون و المؤسسات الحقوقية ما هي الا انتاج التطور الاقتصادي و لكنهم لا ينكرون التاثير العكسي للمؤسسات الحقوقية على النشاط الاقتصادي.
و الحقيقة أن التشريع يعكس مصلحة الطبقة السائدة في المجتمع و بالتالي فانه ياتي انعكاسا لمستوى و تطور طبيعة النشاط الاقتصادي (حماية الملكية،نظام الارث،..الخ) ، و لكنه في نفس الوقت يؤثر في تطور و مستوى هذا النشاط.

ولا يمكن أن نتصور اليوم رجال القانون يقومون بمهامهم دون الاستعانة بالمعلومات الاقتصادية، كما انه من غير المعقول التعرض الى الحياة الاقتصادية بدون تحديد الاطار القانوني ، كما أن هناك مواد قانونية متعلقة بالتصرفات الاقتصادية كالقانون التجاري و تسيير المشاريع و قانون النقد و القرض.
*الاقتصاد السياســي و السياسة: تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة و وظائفها و العلاقات بينها و طرق الحكم المختلفة ، و رغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات التي تدرسها هذه العلوم و الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد ، الا أن الواقع و التاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد ، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس الا تركيزا لمصالح اقتصادية معينة

.
فقرار الحرب و السلم لهما حساباتهما الاقتصادية و اقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا.

ومن الضرورة بمكان ذكر دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية، فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية، و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير)الاقتصاد السياسي) مبررا.
*الاقتصاد السياسي و علاقته بالتقنيات الكمية

-الاقتصاد السياسي و الرياضيات:

لقد شاع استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي حيث أنها تزود الاقتصادي بطريقة استنتاجية للمحاكمة العقلانية منذ القرن التاسع عشر على يدي كورنو و فالرايس و اتخذت أهمية كبرى في أبحاث الاقتصاد الرياضي ، حيث أصبحت الدراسات الاقتصادية غير ممكنة بدون حسابات التفاضل و التكامل و المحاسبة بكل أنواعها .....الخ. و الرياضيات طريقة هامة من طرق البحث و البرهنة على صحة الفرضيات الأساسية التي يختارها الباحث الاقتصادي و يحتاجها الاقتصادي عند وضع و تحليل النماذج الرياضية و بالأخص عند دخول التخطيط و البرمجة في الدراسات الاقتصادية الجزئية و الكلية. فالاقتصادي لا يمكنه أن يساير التطور الحديث الذي طرأ على علم الاقتصاد خاصة و أن معظم فروع الاقتصاد التطبيقي أصبحت تعتمد على الرياضيات.

-الاقتصاد السياسي و الاحصاء:

إن الدراسات الإحصائية لا غنى عنها للاقتصادي لأنها تزوده بالمعلومات الرقمية التي يحتاجها الى حين مقارنة النظريات التي توصل اليها بالواقع العملي ، فدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب جمع المعلومات عنها و تبويبها في شكل جداول و منحنيات بيانية بصورة تمكن الاقتصادي أن يستقرىء النتائج من ذلك و يحلل الظاهرة بشكل علمي و دقيق يقوم على مدى تكرارها و العلاقة بين النتائج و الأسباب فالاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عن الاحصاء و الرياضيات باعتبارها أدوات ضرورية لاتخاذ القرار الاقتصادي العقلاني.

ما هي المشكلة الاقتصادية؟

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل وإلى الآن.

ورغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية إلا أنها عانت منها ولاتزال، وقد حاول كل نظام أن يتكيف مع هذه الأزمة بفلسفته ومبادئه لايجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية إزاء تعدد احتياجات الإنسان وتطورها ولهذه المشكلة ركنان أساسيان هما: الندرة من جهة، والاختيار، وهو الطريق الذي يحدده علم الاقتصاد بهدف حلها من جهة أخرى.

<u>مفهوم الندرة</u>:

فالندرة الاقتصادية **economic scarcity** بهذا المعنى يقصد بها الندرة النسبية لا المطلقة. أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد, وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات, وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية؛ فحاجة الإنسان والمجتمع إلى الخبز يفوق بكثير احتياجاته إلى السيارة، ومن هنا تكتسب الندرة معناها النسبي.

بمعنى آخر هناك ندرة في الموارد الاقتصادية لا تلبي الحاجات البشرية المتزايدة مما تطلب الأمر إلى ظهور علم الاقتصاد لمعالجة مسألة الندرة، من خلال اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من أجل استثمار تلك الموارد أفضل استثمار وتعظيم الإنتاج للحد الأقصى مقابل تقليل التكاليف للحد الأدنى، مما يؤدي إلى كفاية الموارد النادرة للحاجات المتزايدة.

ماذا نقصد بالندرة النسبية ؟

ببساطة اتفق أغلب المختصون أن هناك اختلالاً في توازن حاجات ورغبات الناس نسبة إلى مواردهم الإقتصادية؛ فحاجات البشر ورغباتهم تفوق بكثير الموارد المتوفرة في الطبيعة والمجهود البشري المبذول، مما يعني أن الموارد المتاحة غير كافية لإشباع حاجيات ورغبات الجميع.

وبما أن المستهلك يملك دخلاً محدوداً يتيح لـه الحصول على كميات وأنواع محدودة من السلع لتلبية احتياجاته وإرضاء رغباته فمن دون شك سيختار مجموعة من الموارد التي تلبي احتياجاته وترضي رغباته أكثر من غيرها، وبذلك تكون مشكلة المستهلك هي الحصول على الحد الأعلى من الرضى وتلبية الرغبات بالاستناد إلى دخل معين.

وحين تكون الموارد نادرة نسبياً يتحتم عليه أن يقوم بعملية الاختيار بينها وفقاً لأهميتها النسبية بموجب سلم أولوياته، وبنفس الطريقة يحصل في المجتمع, حيث يظهر الاختيار كوسيلة للتعبير عن كيفية استخدام الموارد الاقتصادية في توفير السلع إلى المستهلك،وهنا فإن عملية الاختيار من دون شك ستؤدي إلى منح الأولوية لحاجات معينة والعدول عن إشباع حاجات أخرى.

والندرة النسبية واحد من العناصر الأساسية لاعتبار مورد ما أنه اقتصادي، بالاضافة إلى تقديره بثمن، وأن يرتبط بجهد ووقت للحصول عليه (عمل)، فالهواء مثالا لا يعد مورداً اقتصاديا بل هو حق مباح دون ثمن، وكذلك فإن الندرة النسبية تعد عنصراً أساسياً في اعتبار النقود واعتمادها وحدة قوة شرائية عند التبادل في الأسواق، وبموجب هذه الندرة لا يمكن للفرد في المجتمع أن يحصل على النقود إلا وفق قواعد وطرق معترف بها من قبل المجتمع كله...

الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية:

تتمثل أركان المشكلة الاقتصادية في :

- ندرة الموارد.
- لا نهاية الحاجات.
- الاختيار.

أولا: ندرة الموارد:

فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي اشباعها أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الاشباع المطلوب للحاجات ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ.
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الانتاج.

ثانيا: لا نهاية الحاجات:

إذ أن من أسباب نشوء المشكلة الاقتصادية هو الحاجات اللامتناهية للانسان حيث من طبيعته كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، والحاجة هي إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو اشباع وقد تكون مادية أو معنوية. كما أنها تتغير وتتبدل من مرحلة حضارية لأخرى وتتأثر بالتقاليد، الثقافة، المناخ,

ويختلف المفهوم الاقتصادي للحاجة عن مفهومها النفسي والفارق هو وسيلة اشباعها أي موضوعها فإذا كان موضوع الحاجة مالا اقتصاديا، أي نادرا بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية. ومن أهم خصائص الحاجات نذكر:

- القابلية للتعدد
- القابلية للاشباع
- القابلية للاستبدال
- لا نهائية الحاجات والرغبات (غير محدودة)
- القابلية للقياس والقابلية للانقسام

ثالثا: الاختيار:

هو العملية التي تفرض على الانسان نظرا لتعدد وتنوع حاجاته ومحدودية وندرة الموارد الاقتصادية، فيلجأ إلى المفاضلة بين الحاجات ، وندرة الموارد تفرض علينا استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الاشباع للحاجات اللامحدودة، ما يستدعي ترتيب هذه الحاجات بناء على أولويتها وأهميتها للمستهلك.

ويجب أن يرتكز الاختيار على العقل الموفق بين الاستعمالات البديلة المتاحة.

ولقد واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية عبر الأفكار والنظم الاقتصادية التي انتشرت في العالم المعاصر نذكر منها:

- **الفكر والنظام الرأسمالي :**الذي يقوم أساساً على تملك الأفراد موارد الإنتاج ملكية خاصة، وأن المنافسة تسود الأسواق وأن أثمان السلع تتحدد بالعرض والطلب، وفي ضوء ذلك يتحدد إنتاج السلع وتوزيعها في المجتمع.

وارتكز في حل المشكلة الاقتصادية على:

- الحرية الاقتصادية.
- الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن:

-المنتج يقدم سلعة أو خدمة بهدف الحصول على الربح.

-المستهلك يحصل على السلعة بغرض تحقيق الاشباع وبذلك تتحقق مصالح الطرفين.

لذلك فجهاز الثمن في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر وسيلة لحل المشكلة الاقتصادي ما يلي:

-جهاز الثمن يختار السلع التي تنتج ونوع المنتجات، أي تخصيص الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات الأكثر الحاحا.

-جهاز الثمن يراقب اختيار الطرق الفنية للانتاج وطرق تنظيم الانتاج وفي هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاءة أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الانتاج بأقل التكاليف الممكنة.

-جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الانتاجية .

تطور الفكر الاقتصادي (تطور المدراس النظرية للاقتصاد السياسي) :

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل تتضمن كل مرحلة مدراس اقتصادية مختلفة، مرحلة ما قبل الحداثة: أثرى الفلاسفة القدامى الفكر الاقتصادي بالعديد من الملاحظات أو الأفكار، وقدمت الحضارات اليونانية والرومانية والعربية إسهامات مهمة للفكر الاقتصادي على الرغم من أنها لم تكن تعتمد على التحليل العلمي المعروف حالياً. وطبقاً إلى صمويلسن P.Samuelson كانت تلك الأفكار هي الحاضنة لمذاهب سياسية أو دينية. إذ كانت الفلسفة الإغريقية حاضنة للأفكار الاقتصادية التي تبلورت آنذاك، وبرع في هذا المجال، أفلاطون Plato (427-347ق. ثم المرحلة المبكرة للحداثة امتدت هذه المرحلة من ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وشهدت ظهور الفكر الاقتصادي للتجاريين وللفيزيوقراط (للطبيعيين)، ثم في العصور الممتدة مابين القرنين 15 و 18 ميلادي برزت مرحلة عرفت جدلا كبيرا، وهي تلك التي بين التجار والدولة أو ما يعرف بالماركنتيلية، ثم المرحلة المعاصرة والتي يمثلها جون مانيارد كينز والتي سميت بالمدرسة الكينزية في الاقتصاد السياسي .

المدرسة التجارية أو الماركنتيلية : Mercantilisme تسمية تعود إلى القرن الثامن عشر، أطلقها الاقتصاديون الليبراليون «أنصار الحرية الاقتصادية»، وعلى رأسهم الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميثAdam Smith ، مؤسس النظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية)، على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية Etat national في معظم البلدان الأوربية، في المدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة، لاسيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب و الفضة.

تنحصر الماركنتلية في الاهتمام بالحصول على المعادن النفيسة) الذهب والفضة(، على أساس غنى الدولة يتوقف على كمية ما تمتلكه من هذين المعدنين ، وقد أنتشر المذهب التجاري أو المركنتلية في القرن السادس عشر ويعتبر أنطوان دي مونكرتيان (Antoine de Monchretien) أول من بحث في هذا الموضوع بتوسع من فرنسا في كتابه الاقتصاد السياسي عام1615 م، وكان أول من نفذه في فرنسا هو كولبير (Colbert) حيث عمل على تشجيع الصناعة وأتخذ الكثير من الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين النوعية. كما عمل على إنشاء مصانع نموذجية لكي يقتدى بها الأفراد حتى سميت هذه السياسة بأسمه .(colbertism)وكان مما ساعد ترويج هذه السياسة هو نظام الطوائف الذي كان معمولا به آنذاك والذي يفترض عدم ارتقاء العامل من مهنة إلى أخرى إلا بعد أن يمضي فترة من التدريب.

أما في بريطانيا فقد أشتهر من الكتاب الذين بحثوا في هذا الموضوع جوزياه تشايلد Sir Josiah) (Child، ووليام تمبل(Sir william Temple) ، ودوڤرانت(Chnlec Doverant) ، وتوماس من) (Thomas Mun، وفي إيطاليا أشتهر الكاتب أنطونيو سرا(Antonio Serra)

L’école du Naturalisme (Physiocrates)

مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر , وكان على رأسها الدكتور (كيناي) طبيب لويس الخامس عشر , ولم تدم هذه المدرسة أكثر من خمس وعشرين سنة في المدة من سنة 1756 – 1778 م .

التطورات التي ساعدت على ظهور المدرسة الطبيعية:

من الناحية الاقتصادية : فقد ساءت حالة الزراع بسبب انخفاض دخلهم على اثر تطبيق سياسة التجاريين التي كان مقتضاها جعل أثمان المنتجات الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة , ولذلك فقد ساد الشعور بضرورة إصلاح تلك الحال , من ناحية أخرى كانت القيود الكثيرة التي فرضت على النشاط الاقتصادي تحت تأثير التجاريين عائقا خطيرا لنمو الإنتاج والتصدير الزراعي .

الإطار النظري من الناحية الاقتصادية

1_ فكرة النظام الطبيعي : يرى الطبيعيون ان الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعة الدخل الرادة الانسان في إيجادها , وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وتقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين هامين هما اللذان يوجهان نشاط الأفراد ويكفلان استمرار الحركة والتقدم وهما :

أ_ مبدأ المنفعة الشخصية : فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية , فالمنفعة الشخصية بذلك هي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط .

ب_ مبدأ المنافسة : كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع , فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه على حساب الأخرين .

بين الطبيعيون ان ثروة الأمم انما تكون بما تقوم به من انتاج , فالانتاج هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا بان يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الانتاج .

على أساس تعريف الانتاج, استخلص الطبيعيون ان الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا, لهذا فقد اولى الطبيعيون عنايتهم للزراعة بصورة خاصة , وبينوا انها هي وحدها التي تولد فائضا في الانتاج يزيد عن التكاليف التي أنفقت فيه , فهذا الفرق بين قيمة الانتاج والتكاليف , كان قد دعاه الطبيعيون بالناتج الصافي , وعن هذا الناتج الصافي يتولد الثراء في البلد , لذا فأن الزراعة هي الحرفة المنتجة لانها تولد هذا الناتج الصافي , اما الحرف الأخرى كالتجارة والصناعة فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج لأنهما يقتصران على تحويل او نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون ان تضيفا مواد مادية جديدة او ناتج صافي جديد وهكذا نجد ان تعريف الطبيعيين لانتاج يعتبر قاصرا ومحدودا , لانه يقتصر على خلق مواد جديدة .

من ناحية أخرى، نظرة الفيزيوقراط للحياة كانت نظرة تفاؤلية، ذلك أنهم اعتقدوا أن الناتج الصافي أو الفائض في الإنتاج قد يولد عن عمل الطبيعة وليس من عمل الانسان

L’école Classique (la libéralisme industrielle)

PROF.AGROUBI

المدرسة الكلاسيكية (الليبيرالية الصناعية)

المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد هي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث عاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام 1870 وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

آدم سميث (*)و ثروة الأمم :يعتبر لدى الكثيرين أب الاقتصاد السياسي، يعتبر آدم سميث أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية و هو يشغل وظيفة أستاذ جامعي، مما انعكس بشكل واضح في عرضه المنظم لأفكاره .و يعتبر كتاب "ثروة الأمم1776 " ،مرجعا أساسيا للفكر الاقتصادي الحديث، بحيث تلخصت فيه أفكار سميث الاقتصادية، و التي تميزت بروح التجديد و الإبداع، فمعظم أفكاره جاءت مناقضة لمبادئ المدرسة الفيزيوقراطية، و تضمنت الكثير من النظريات الاقتصادية التي اكتشفها سميث عبر احتكاكه بالواقع العملي. و أصبح علم الاقتصاد السياسي بعد صدور هذا المؤلف هو علم الثروة .لكن بالرغم من أن هذا الكتاب يحتوي على آراء و أفكار اقتصادية جديدة غير أننا نلتمس في طياته انتماء آدم سميث للمدرسة الطبيعية من الناحية الفلسفية، التي تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظاما طبيعيا، و أن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة بصورة أفضل من أي نظام آخر، لذلك يمكن القول بأن الفلسفة العامة التي سيطرت على أعمال الطبيعيين وجدت عند سميث، فيما يتعلق بضرورة وجود نظام طبيعي .عموما يمكن تلخيص أعمال سميث الفكرية في النقاط التالية:

الدور الأساسي للمصلحة الخاصة و الدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية : تشكل المصلحة الشخصية و مبدأ الحرية الأساس النظري لفلسفة سميث الاقتصادية، و تقوم هذه الفلسفة على الاعتقاد في سلامة و كفاءة النظام الطبيعي، فآدم سميث يعتقد في كتابه " نظرية الشعور الأخلاقي" 1759 ،بأن السلوك الإنساني يخضع لست بواعث: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل، و الميل للمبادلة .و قد أدى اعتقاد سميث في وجود نظام طبيعي إلى الاعتقاد بأنه قادر على تحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد و بين المصلحة العامة، وهذه هي فكرة " اليد الخفية hands / " Invisibleالتي تعني أن: الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون –دون أن يشعروا- المصلحة العامة .فآدم سميث اعتقد بأن الدافع الشخصي هو أكبر ضمان للصالح العام، و لكن كيف يتحقق ذلك؟ يجيب سميث بأن: الدافع الشخصي هو مجرد وسيلة أو أداة، و الصالح العام هو دائما الغاية أو الهدف، و يوضح سميث هذه العلاقة و الانسجام بين المصلحة الخاصة و الصالح العام، بقوله ":ليس بفضل و كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، و عندما نطلب خدماتهم، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية، و هكذا، فعندما نتوجه إليهم فإننا لا نعرض عليهم حاجتنا، بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية، فلا أحد سوى الشحاذ الذي يمكن أن يعتمد في حياته على أفضال الآخرين . "ب- **الحرية الاقتصادية مبدأ ضروري لاستقرار الحياة الاقتصادية :** بعد أن فسر سميث أهمية الدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي ضرورة ترك الحرية التامة و المطلقة للفرد في العمل كيفما يشاء و بالطريقة التي يراها هو مناسبة دون أن تحد هذه الحرية حدود، إلا حدود المنافسة أو المزاحمة، بمعنى أن الحرية يجب أن تنمو في بيئة المنافسة بين الأفراد دون أي احتكار الذي من شأنه أن يقضي على محاسن الحرية .و استند سميث في تبريره لمبدأ الحرية إلى أن - :الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة- .

La révolution keynésienne : La théorie générale du l'emploi l'intérêt et la monnaie

الثورة الكينزية: النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال

استُعمل مصطلح «الثورة الكينزية[1]» للمرة الأولى عبر لورنت كلين في 1947، في كتابه المُعَنوَن ***The Keynesian Revolution*** *الثورة الكينزية*. (ولتلك الثورة صفتان رئيسيتان: تفنيد قانون ساي، والذي يرى أن السوق هو الأقدر على ضبط نفسه، وصنع إطار تحليلي يضع مسارات عقلانية لسياسات اقتصادية.

النظرية العامة في مواجهة الكلاسيكيين

مبدئيًا، تلك النظرية تعتبر أن العمالة والإنتاج كلًا واحدًا، لا ينقطعان عن بعضهما البعض، وليس كما يقول الكلاسيكيون، بأنها نظرية تعرض استخدامات بديلة لكمية الموارد المتاحة

يرى كينز أن اقتصاد السوق لا يملك آليات تقوده تلقائيًا لاستغلال كامل الموارد المتاحة، ومن هنا تتواجد احتمالية حدوث بطالة لا إرادية (أي بالإجبار)، مما يؤكد على ضرورة تدخل قوة خارجية عن السوق..

مضى تفكير كينز بقواعد الاقتصاد الكلي للعرض العام والطلب العام. ففي إطار الاقتصاد الكلي، الإنتاج، وبالتالي العمالة، تعتمدان على التكلفة. فإذا لم يكن الطلب مُرضيًا، فالشركات لن تنتج بشكل كاف ولن توظف كل العاملين، ومن هنا على الحكومة أن تقود سياسات لدعم الطلب، أي أن تدعم الاستهلاك و/أو الاستثمار. كما يصر كينز بشكل خاص على الاستثمار.

لماذا -على غير توقعات الكلاسيكيين- لم يتواجد توازن تلقائي؟

كان هذا التساؤل في قلب تفنيد كينز لقانون جان باتيست ساي القائل بأن العرض يخلق طلبه الخاص؛ يُبنى هذا القانون أو بالأحرى يُعَبِر عن رؤية متفائلة، وأيضًا أن طبيعة الاقتصاد الكلاسيكي لا يمكن أن تجعله يمر بأي أزمات اقتصادية على المدى البعيد. وقد علق كينز على ذلك القانون بعد التفكير فيه مليًا بأنه على المدى البعيد سوف نكون جميعًا أمواتًا. إذا كان كينز حساسًا لتلك النقطة، فمن ضمن أسباب تلك الحساسية أنه بسبب ذلك القانون، بشكل أو بأخر، رُفضت مقترحاته بسياسات اقتصادية في العشرينيات.

أما حجج كينز فهي كالآتي:

---

[1] -نسبة الى **جون مايناردكينز**، وُلد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية فيرل .(Firle) اقتصادي، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزيومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية .ونظرًا لعظم شأنه كأحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين[13]، تولي العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية.كما كان كاتبًا ناجحًا رغم صغر سنه، وذلك بفضل كتابه» ***التوابع الاقتصادية للسلام***«، الذي نُشر عام1919 ، تعليقًا على معاهدة فرساي، كما كان يكتب المقالات للجرائد والمجلات. كانت نظريته» *رسالة في المال* «هي الأولى. ولكن عمله الأكبر بلا جدل كان» *النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال* .(1936) «انتقد هذا الكتاب، بعد كتب أخرى، قانون ساي، أحد أسس اقتصاد عدم التدخل

فمن جهة، فالمال من الممكن أن يكون هدفًا في حد ذاته، فالدخل المكتسب ليس بالضرورة أن يُصرف كله ويُستثمر، ولكن من الممكن أن يُدخر بشكل سائل، ما يمنع وجود مساواة بين العرض العام والطلب العام . مما يؤدي لاختلاف جوهري مع الكلاسيكيين، حيث فقد المال تأثيره على الآليات الحقيقية للسوق، أو كما قال كينز من قبل: في الاقتصاد الكلاسيكي، المال مجرد حجاب.

في حين أن المعرفة، بالنسبة للكلاسيكيين (الكلاسيكيين الإنجليز كانوا غالبًا تلامذة جيرمي بنثام(، قاطعة، وأنه من المفترض بالمنتجين أن يكونوا عالمين جيدًا بما سيكون عليه الطلب. أما بالنسبة لكينز فقد كان الأمر غير ذلك، ورأى أنهم يقومون بتوقعات، وأن الشكوك تتواجد دومًا. إذن، فإذا قدم رجال الأعمال توقعات (تُسمى «طلبات فعَّالة») متشائمة، فتلقائيًا ستوجد بطالة. جدير بالتذكرة أن في مسابقات جمال كينز، التوقعات لا يمكن أن تكون حقائق موضوعية. استلهم كينز تلك الملاحظة من مسابقة نظمتها مجلة لتحديد أجمل ستة وجوه، وكانت الفائزات هن اللاتي كن القربى من جمال متوسط القراء. كما أن منظمي المسابقة أنفسهم قد قرروا مسبقًا ألا يختاروا الشخص ذات الوجه الذي يسعدهم، ولكن الشخص ذات الوجه المُسعِد لأكبر عدد ممكن من الناس. فإذا كانت تلك الآلية تتواجد في المجال المالي[1]، والذي يهدد، بالنسبة لكينز، بتحويل ذلك المجال لملهٍ ليلى، فهو يصف أيضًا انحيازات مسبقة قد تضرب التوقعات بعرض الحائط.

Sujets et Concepts fondamentaux en l’économie politique

موضوعات و مصطلحات أساسية في الاقتصاد السياسي

الأسهم : هو حق ملكية وبهذه الصفة يمكن أن يشارك مالكها في الجمعيات العامة للشركة ويكون له رأي في طريقة تسيير المؤسسة، يملك المساهم حق التصويت على نوعية التسيير ويشارك في الحياة المتعلقة بالشركة ومخاطرها. مقابل ذلك يملك الحق في قبض المكافآت. اذا نمت المؤسسة وكسبت ارباحا يمكن اعادة توزيعه الارباح على المساهمين.

البنوك : الاتجار بالمال اقراضه واقتراضه: ذلك هو الدور الذي تقوم به المصارف. هي في الاصل مكان لايداع المدخرات لتحصيل الفائدة وفتح حساب لتسيير المال يوميا.

تبييض الاموال: اين تذهب اموال تجارة المخدرات؟ ما مصير نتاج الجريمة المنظمة؟ ماذا يعمل تجار اليد العاملة الخفية بارباحهم؟ ...اذن المال القذر دخل من الجريمة أو الجنحة أي دخل يحصل من النشاطات الاجرامية، يدخل هذا المال غير الشرعي في دوائر الاقتصاد الرسمية(استثمارات في الشركات، في القطاع العقاري...الخ) عن طريق وسطاء ماليين من كبار الملاك وهم البنوك.

البورصة: هي سوق تبارع فيها وتشتري فيها الاسهم ، السندات، و أدوات مالية أخرى، فالسهم شهادة تمثل جزءا من رأس مال المؤسسة.سند الدين شهادة قرض لمؤسسة أو لدولة يغطي مدة زمنية محددة.البورصات الاهم في العالم، بورصة نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفروت، باريس،

بريتون وودز: في سنة 1944 انقعد مؤتمر في هامشر الجديدة بالولايات المتحدة الامريكية، ـاسس خلالها صندوق النقد الدولي، تكمن وظيفته في دعم الدول التي تواجه مصاعب مالية والعمل على أن تحترم كل منها سعر الصرف،..وتمكين استبدال العملات فيما بينها وربط قيمة الدولار بالذهب، الذي تملك منه واشنطن مخزونا كبيرا منه لان الدول الاوروربية المتحالفة كانت قددةدفهت للولايات المتحدة عن مؤنها ذهبا.

البنك الدولي : اتخذ قرار انشاء البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية خلال مؤتمر اقتصادي عقد في بريتن وودز سنة 1944 توامنا مع قرار انشاء صندوق النقد الدولي ، فتأسس البنك الدولي سنة 1946.

التضخم: هو ارتفاع مستمر ومعمم للاسعار. عندما يمس التضخم الاقتصاد ترتفع تكاليف الحياة فيجد السكان في الوقت ذاته قدرتهم الشرائية تذوب كالثلج تحت الشمس.(بما أن قيمة العملة انخفضت).

الفائدة : هي مبلغ مال لمن يقرضه، ومن جهة مقابلة هي مبلغ يكلف من يقرضه بمعنى اخر هو المكافأة الواجب دفعها للدائن على دينه.

المراجع :

- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة، احمد فؤاد بلبع، تقديم اسماعيل صبري عبد الله- عالم المعرفة- سبمتمبر 2000.
- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، عبد العزيز فهمي هيكل، دار النهضة، 1986.
- ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- CHRISTOPHE DEGRYSE. L'économie moderne ; pages bleues internationales.2010.

PROF.AGBOUI